

شركة النعيم القابضة للاستثمارات
(شركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة)

القوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
وتقدير الفحص المحدود عليها

الصفحة	المحتويات
٢-١	تقرير الفحص المحدود
٣	قائمة المركز المالي الدوري المجمعة
٤	قائمة الدخل الدوري المجمعة
٥	قائمة الدخل الشامل الدوري المجمعة
٦	قائمة التغير في حقوق الملكية الدوري المجمعة
٧	قائمة التدفقات النقدية الدوري المجمعة
٢١-٨	الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدوري المجمعة
٣٤-٢٢	أهم السياسات المحاسبية المطبقة



بيكر تلي

وحيد عبد الغفار
وشركاه

س ١٠ قطعة ٢٠ - الشطر العاشر
أمام كارفور المعادى
زهراء المعادى، القاهرة

مصر

٩٣٦٠٣٤٣٣٣٤
٩٣٦٠٣٠٣٠

info@bakertillywag.com
www.bakertillyeg.com

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة

السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة النعيم القابضة للاستثمارات
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المجمعة المرفقة لشركة النعيم القابضة للاستثمارات - شركة مساهمة مصرية في ٣١ مارس ٢٠٢١ وكذا القوائم المجمعة للدخل ، والدخل الشامل ، والتغير في حقوق الملكية ، والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ . وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتنمية الأخرى . والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية . وتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" . يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود . ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة .

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود ، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى المجمع للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢١ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

بيكر تلي

وحيد عبد الغفار
وشركاه

فقرة توجيه الانتباه

مع عدم اعتبار مالي تحفظاً كما هو وارد بالايضاح رقم (٣٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بشأن الأحداث الهامة ، لم تتوافر بعد لدى إدارة الشركة المعلومات التي تمكناها من الإفصاح عن تأثير الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية على قيم بعض الأصول والالتزامات ونتائج الاعمال خلال الفترات المالية القادمة، نتيجة إنتشار فيروس كورونا محلياً وعالمياً حيث قد تختلف تلك القيم والتنتائج جوهرياً في الفترات القادمة إذا ما توافرت لدى إدارة الشركة مؤشرات ودلائل موثوقة بها وبما يمكنها من تحديد مدى وحجم الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية على قيم تلك الأصول والالتزامات.



سجل قيد مرافقى الحسابات لدى الهيئة
العامة للرقابة المالية رقم (٦)
وحيد عبد الغفار وشركاه BT

القاهرة في : ٩ مايو ٢٠٢١

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	إيضاح	(جمیع المبالغ بالدولار الامريكي)
			الأصول
			الأصول غير المتداولة
١٢٤٥٤٩٨٦	١٢٢٦٥٩٤٤	(٤)	أصول ثابتة
١٩٦٩٦٤٠	١٩٦٩٦٤٠	(٥)	مشروعات تحت التنفيذ
٩٥٠٨٨٢٣١	٩٥٠٨٣٣٣٣	(٦)	استثمارات مالية متاحة للبيع
٨٥٢٤٢٥	٨٥٧٧٩١	(٧)	استثمارات مالية
٢١٣٨٢٣٢	٣٦١٦٢٦٨	(٨)	استثمارات في شركات شقيقة
٥٩٧٣٥٨٧	٥٩٦٥٠٦٣	(٩)	استثمارات عقارية
٩١٦٦٤٦٣	٩١٧٥١٧٢		أوراق قرض
٣٤٢١٢	٣٤٩٥٤		أصول ضريبية مؤجلة
٥٥٢٢٧٠٩٩	٥٥٢٢٧٠١٩	(١١)	الشيرة
١٨٢٩٠٤٦٢٠	١٨٢٩٠٤٦٠		إجمالي الأصول غير المتداولة
		الأصول المتداولة	
٦٦٢٥٢٩٠	٦٦٣٢٨٥٣٩	(١٢)	التنمية وما في حكمها
١٥٦٩٢٢٧١	٩٤٣١٤٥٠	(١٣)	استثمارات مالية مقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
١٥٦٦٧١٦٥	١٦٢٣٩٥٢٩	(١٤)	استثمارات محتفظ بها بغرض البيع
٥٧٩١٢٢٦	٣٨٣٣٤٤٠	(١٥)	العملاء
١٩١٢٦٩٤٦	٢٠٩٥٦١٦٣	(١٦)	أعمال تحت التنفيذ
١٥٦٩٩٥٦٣	١٥١٦٣٠٦٥	(١٧)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٢٨٣٩١٧٦٠	٢٥٧٣٢٤٩٥		مستحق من أطراف ذات علاقة
٨٠٣٩٤٦١	٧٨٢٥٦٢٥	(١٨)	وحدات جاهزة
١٠٩٨٣٤٢٢٢	١١٠٥٥٠٠٧٧		إجمالي الأصول المتداولة
٢٩٢٧٣٨٨٥٢	٢٩٦٧٦٩٤٧٧		إجمالي الأصول
		حقوق الملكية	
٤٦٤٢٩٩٨٢٠	٤٦٤٤٩٩٨٢٠	(١٩)	رأس المال المصدر والمدفوع
(٢٠٦١٩١٦٣)	(٢٠٦١٩١٦٣)		أسهم خزينة
٨٠٢٧٤٣١	٨٠٢٧٤٣١		احتياطي قانوني
١٩٣٨٩٩٥١	١٩٣٨٩٩٥١		احتياطي عام
٧٢٢٣٨٩٤	٧٢٢٣٨٩٤	(٢٠)	احتياطي عام - أسهم خزينة
٥١٣٠٧٣٢	٥١٣٧٣٦٩		احتياطي إعادة تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع
(٢٢٨٨٣٥٤٣)	(٢٢٨٨٣١٠٦)		فرق ترجمة القوائم المالية
(٥٣٨٦٠٠٤٠)	(٥٥٢٤٠٠٤٨)	(٢١)	خسائر مرحلة
(١٣٨٠٠٠٨)	(١٥٠٥٩٠٦)		خسائر الفترة / العام
٢٠٦٠١٧٧٧٤	٢٠٦٥٢٣٩١٩		مجموع حقوق الملكية لمساهمي الشركة القابضة
٣٠٢٣٧٠٠٤	٣٠٢٣٧٠١٩		الحقوق غير المسيطرة
٢٣٦٢٥٤٧٧٨	٢٣٦٢٥٤١٣٨		مجموع حقوق الملكية والحقوق غير المسيطرة
٧٦٧٣٤٣٤	٧٤٣٨٩٣٤	(٢٢)	الالتزامات غير المتداولة
١٩٧٧٩٣	١٩٥٥٩٥		الالتزامات ضريبية مؤجلة
٧٨٧١٢٢٧	٧٦٣٤٥٢٩		إجمالي الالتزامات غير المتداولة
٧٤٧٩٥	٢٣٣٧٨	(٢٣)	الالتزامات المتداولة
١٣٧٧١٦٥١	١٠٦٣٣٣٠٥	(٢٤)	تسهيلات ائتمانية
٤٠٠٣٩٧٨	٤٨٣٣٣١٧		العملاء - أرصدة دائنة
٣٩٧٦٣٣٨٣	٣٨٨٧٠٤١٠	(٢٥)	دائنوون وأرصدة دائنة أخرى
٤٨٦١٢٨٤٧	٥٢٣٦٠٥٩٠		إجمالي الالتزامات المتداولة
٥٦٤٨٤٠٧٤	٥٩٩٩٦٠٣٩		إجمالي الالتزامات
٣٠٢٣٧٨٨٥٢	٢٩٦٧٦٩٤٧٧		إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات
		- الإيضاحات المرفقة متعلقة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.	
		- تغير الفحص المحدود مرفق.	



العضو المنتدب
- يوكسف مدحت المغار
سليمان

رئيس القطاع المالي
احمد محمود الجمال

عن الفترة المالية المنتهية في		إيجاد	(جمجم العبالغ بالدولار الامريكي)
	٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
إيرادات النشاط			
إيرادات أتعاب و عمولات وإدارة استثمارات			
إيرادات بيع و إيجار وحدات جاهزة			
إيرادات كسوبيات			
تكلفة وحدات مباعة			
(خسائر) بيع في استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر			
(خسائر) غير محققة من تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر			
إيراد فوائد			
أرباح رأسمالية (أرباح بيع استثمار عقارية)			
خسائر بيع أصول عقارية محتفظ بها بفرض البيع			
فروق تقييم عصالت أجنبية			
حصة الشركة في أرباح / (خسائر) شركات شقيقة			
إيرادات أخرى			
اجمالي الإيرادات			
مصرفوفات عصوبية وإدارية			
مصرفوفات تسوية وتعصب إدارة			
مصرفوفات تأثير تمويلي			
فوائد مدينة			
إهلاك استثمارات عقارية			
إهلاك أصول ثابتة			
اجمالي المصرفوفات			
صافي (خسائر) الفترة قبل الضريبة			
ضرائب دخل جارية			
ضرائب دخل مؤجلة			
صافي (خسائر) الفترة بعد الضريبة			
موزعة على :			
أصحاب حقوق ملكية الشركة القابضة			
حقوق غير المسيطرة			

- الإيضاحات المرفقة متممة لقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

العضو المنتدب

رئيس القطاع المالي

حسين بن علي شبعاني

يوسف مدحت الغار

احمد محمود الشهابي



شركة النعيم القابضة للاستثمارات " شركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة "
 قائمة الدخل الشامل الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

عن الفترة المالية المنتهية في		(جميع المبالغ بالدولار الامريكي)
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
(١٥٠٩٧٦٣)	(١٥١٢٦٩٧)	صافي (خسائر) الفترة بعد الضرائب
(٣٢٢٦٩٦)	٦٦١٧	(خسائر) تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع
٢٣٤٩١٦٦	٥٤٣٧	فروق ترجمة القوائم المالية
٥١٦٧٠٧	(١٥٠٠٦٤٣)	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرا معها.

رئيس مجلس الادارة

العضو المنتدب

حسين بن علي شبکشی



يوسف مدحت الفار

رئيس القطاع المالي

احمد محمود الجمال

الإيجابيات المترتبة على تطبيق المعايير المطلوبة في المحاسبة والتراخيص.

三

42

١٢

رسالة المفهوم المالي
المحور المالي

١

عن الفترة المالية المنتهية في					
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	إيجاب	نـ	(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي)	
(١ : ٣٥ ١٨٢)	(١ ٥٠٩ ٦٥٠)			التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	
(١ ٧٤٢ ٠٥٩)	--			صافي (خسائر) أرباح الفترة قبل الضرائب	
--	(٥١ ٤١٧)			يتم تسوية بما يلي :-	
--	--			سوبرات على الخسائر المرحلة	
١١١ ٨٧٣	--			مستخدم من المخصصات	
١١٤ ٠٥٠	٢١٣ ٣٥٠			التغير على الحقوق غير المسداة	
٨ ٤٧٢	٨ ٥٢٤			أسيكل أصول حق انتفاع	
(٣٣٨ ٦٤٥)	(٣٢٣ ٤٣٢)			إملاك أصول ثابتة	
٣١ ٣٤٢	(٥١ ٨٦١)			أهلاك استثمارات عقارية	
٢٦٦ ١٦٤	١٢ ٧٦			فوانيد مدينة	
١٢ ٦٦٧	(٢٦ ٦٠٤)			أبراد فوانيد	
١٢ ٤٢٠	--			فرق تقييم صلة	
(٢ ٩٥٦ ٣٩٨)	(١ ٧٢٧ ٣٨٤)			حصة الشركة في خسائر استثمارات في شركات شقيقة	
١ ٧٦٠ ٥٩٥	١ ٩١٨ ٢٨٦			أرباح إعادة تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	
٤ ٩٣٩ ٤٨٢	٣٣٦ ٥٣٨			أرباح (خسائر) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العام	
١٨٨ ١١٢	(١ ٦٦٩ ٣٦١)			التغير في :-	
١ ٠٦٨ ٥٦٥	٦ ٣٤٦ ٣٠٤			العملاء	
٣٨٥ ١٩٢	٢ ٥٦٩ ٤٦٥			مدینون وأرصدة متينة أخرى	
(٣ ٨٧٩ ٦٧٤)	(١ ٨٣١ ٤٩٧)			العملاء - أرصدة دائنة	
(٤ ٥٧٢ ٤٩١)	(١ ٢ ٦٨٩)			دائنون وأرصدة دائنة أخرى والالتزامات طويلة الأجل	
١٤٧ ٩٢٠	٢ ٠٥ ٧٨٦			مستحق من أطراف ذات علاقة	
٥٩٣ ٤٤٣	٦ ٦٣٥ ٧٢٨			أعمال تحت التنفيذ	
(٤ ٤٢٣)	(٢ ٢ ٠٧٦)			أوراق الفرض	
١٢٧ ٩٨٣	١ ٧٧٠			وحدات جافرة	
(٣١٦ ٩٨٦)	٦ ١٥١٥			صافي التدفقات النقدية (المستخدمة) / الناتجة من في التقدمة الناتجة من أنشطة التشغيل	
٢١٩ ١٤٨	١ ٢٦٠ ٩٦١			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	
٤٣٨ ٤٨٥	٨ ٥٣٤			(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة	
(٣ ٥٨٩٢)	--			مدفوعات / مدفوعات من بيع الأصول الثابتة	
--	(٥ ٤٨٦)			التغير في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	
--	(١ ٤٥١ ٤٩٩)			التغير في استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	
٤٢٨ ٣١٣	(٢ ٠٠ ٢٦١)			التغير في استثمارات عقارية	
(٢ ٣٢٢ ٢٦٤)	(٢ ١٣٨ ٣٨٦)			التغير في نظام الآلات وتحفيز العاملين	
(١ ٢٤٢ ٠٥٩)	--			التغير في استثمارات مالية طويلة الأجل	
٣٣٨ ١٤٥	٣٢٣ ٤٢٤			التغير في استثمارات في شركات شقيقة	
(٣ ١٣٤ ٢)	٥٠ ٨٦١			صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار	
٢ ٣٤٩ ١٦٦	٥ ٤٣٧			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل	
(١ ٤٠٨ ٣٤٤)	(١ ٧٥٨ ٦٥٦)			(سفيعات) مفوضات تسويات التأمينية	
(٢ ٦٦ ١٦٤)	(١ ١٢ ٧٠٦)			تسويفات على الخسائر المرحلة	
٨٤٧ ٢٣٨	٢ ٦٦٤ ١٠٥			فوانيد مدينة مدفوعة	
٣ ٠٩٧ ٨٣٤	٦ ٦٢٥ ٢٩٠			أبراد فوانيد محصل	
٣ ٩٤٥ ٠٧٢	١١ ٢٨٩ ٣٩٥			فرق مجمعة لترجمة القوائم المالية	
				صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة) في أنشطة التمويل	
				اثر التغير في أسعار المصرف	
				التغير في النتية وما في حكمها - خلال الفترة	
				النتية وما في حكمها - أول الفترة	
				النتية وما في حكمها - آخر الفترة	



العضو المنتدب

يوسف محمد العبد

رئيس القطاع المالي

احمد محمود الجمال

شركة النعيم القابضة للاستثمارات " شركة مساهمة مصرية - بنظام المناطق الحرة " الإيضاحات المتنمية للقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

- ١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة النعيم القابضة للاستثمارات " شركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة " طبقاً لأحكام القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية الخاص بإصدار قانون سوق رأس المال، وقد تم تسجيل الشركة في السجل التجاري برقم ٨٨١ الإسماعيلية في ١٤ مايو ٢٠٠٦. وقد تم إنشاء الشركة بغرض القيام بالأنشطة التالية:

أ- المساهمة في تأسيس الشركات أو زيادة رؤوس أموالها وبوجهها الاستحواذ على أسهم وحصص الشركات بكافة أنواعها ولها في سبيل ذلك اعداد دراسات الجدوى الازمة للمشروعات وتقيمها وتقديم الاستشارات المالية والتسييرية والهندسية والدعم الفني لها.

ب- التأجير التمويلي.

ج- التخصيم.

د- رأس مال المخاطر.

د- ضمان وتفطية الافتراضات.

و- أمين حفظ والشراء الهامشي.

- ٢- تمتلك الشركة المساهمات الآتية في الشركات التابعة في ٣١ مارس ٢٠٢١ :

نسبة المساهمة	النشاط	اسم الشركة
%٩٩,٩٦	المسمرة في الأوراق المالية	شركة نعيم للوساطة في الأوراق المالية
%٩٩,٩٩	الخدمات المالية	شركة نعيم للاستثمارات المالية
%٩٨,٤	التمويل العقاري	شركة نعيم للتمويل العقاري
%١٠٠	الاستثمار في الأوراق المالية	شركة نعيم كابيتال ليتد
%١٠٠	إدارة الاستثمارات العقارية	شركة النعيم فور ريل إيفيكت مانجمنت ليتد
%٩٩,٩٨	الخدمات المالية	شركة نعيم كابيتال للاستثمارات المالية (التفويض للاستثمارات المالية)
%٩٩,٩٦	المسمرة في الأوراق المالية	شركة سمارت تداول الأوراق المالية (اتحاد كابيتال لتداول الأوراق المالية سابقاً)
%١٠٠	صناديق الاستثمار	شركة صندوق استثمار نعيم مصر
%٩٩	صناديق الاستثمار	شركة صندوق نعيم لاستثمار العقاري
%٩٩	صناديق الاستثمار	شركة صندوق مينا مالك
%٩٩	صناديق الاستثمار	شركة صندوق مينا جروث
%٩٩	صناديق الاستثمار	شركة صندوق نعيم العقاري
%٩٨,٨٠	تجارة السلع	شركة جوند كابيتال للتجارة
%٤٢,٦١	الخدمات المالية	شركة ريكاب للاستشارات المالية (ريكان القابضة سابقاً) *
%٤٩,٩٢	الخدمات المالية	شركة نعيم للاستشارات المالية
%٩٩,٩٨	صناعي	الشركة العربية للمحليات

* تمتلك شركة ريكاب للاستشارات المالية المساهمات الآتية في شركاتها التابعة:

نسبة المساهمة	النشاط	شركة
%٦٨,٣٥	استثمار عقاري	شركة سفيوك للاستثمار العقاري
%٩٩,٩٨	استثمار عقاري	شركة النعيم للاستشارات العقارية
%٩٩	استثمار عقاري	شركة بداية للاستثمار العقاري (شركة تابعة لشركة نعيم للاستثمارات العقارية)
%٩٩	استثمار سياحي	شركة بلاي للتنمية والتطوير السياحي والفندي (شركة تابعة لشركة النعيم للاستشارات العقارية)
%٦٦	استثمار عقاري	شركة سمارت جاردنز للاستثمار العقاري (شركة تابعة لشركة نعيم للاستثمارات العقارية)
%٩٨	الخدمات الاستشارية	شركة نعيم للخدمات الاستشارية

-٣- أسس تجميع القوائم المالية

- تعد القوائم المالية للشركة القابضة وكذا الشركات التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين والتعليمات المحلية السارية.
- تم تجميع البنود المشابهة للأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات لحسابات الشركة القابضة والشركات التابعة بعد استبعاد ما يلي:
 - أ - تكاليف استثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة مقابل تخفيضها من حقوق الملكية في الشركات التابعة.
 - ب - الأرصدة المقابلة بين الشركة القابضة وشركاتها التابعة:
 - الحسابات الجارية بين شركات المجموعة.
 - أوراق القبض / الدفع فيما بين شركات المجموعة.
- ج - الإيرادات والمصروفات وتوزيعات الأرباح بين الشركة القابضة والشركات التابعة خلال العام.
- د - الأرباح غير المحققة في تاريخ قائمة المركز المالي المجمعة من المعاملات بين الشركة القابضة وشركاتها التابعة والتي قد تظهر ضمن أرصدة بعض الأصول في تاريخ القوائم المالية المجمعة.
- هـ - أية فروق بين حسابات المديونية والدائنة وذلك من خلال تسويتها والتي نشأت نتيجة للعمليات المتداولة بين الشركة القابضة والشركات التابعة والتي سجلت في دفاتر إحدى الشركات ولم تسجل في دفاتر الشركات الأخرى.
- و - حقوق غير مسيطرة بإظهارها في بند مستقل بالقوائم المالية المجمعة منسوية إلى ما تمتلكه المجموعة من أسهم الشركات التابعة.

الكتاب المأثور

شركة النعيم القابضة للاستثمارات " شركة مساهمة مصرية - بنظام المناطق الحره " الإicasفات المتممة لقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ (جمیع المبالغ الواردة بالإicasفات بالدولار الأمريكي ما لم یذكر خلاف ذلك)

٥- مشروعات تحت التنفيذ

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	رصيد أول الفترة / العام
١٢٨٥٣٤٢	١٩٦٩٦٤٠	إضافات خلال الفترة / العام
٨٤١٧٤٤	--	محول إلى أصول ثابتة
(١٥٧٤٤٦)	--	رصيد آخر الفترة / العام
١٩٦٩٦٤٠	١٩٦٩٦٤٠	

تتمثل مشروعات تحت التنفيذ في :-

- دراسات وتجهيزات مشروع صناعي (شركة العربية للمطاحن).

٦- استثمارات مالية متاحة للبيع

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	استثمارات مقيدة بالبورصة *
٦٨٢٢٠١٤٣	٦٨٢٢٠٢٠٠	استثمارات غير مقيدة بالبورصة
٢٦٨١٨٠٨٨	٢٦٨١٣١٢٢	
٩٥٠٨٨٢٣١	٩٥٠٨٣٣٣٣	

* يتضمن رصيد الأseمِم المقيدة بالبورصة المصرية عدد ٣٠ ٩٢٠ ١٣٠ سهم بقيمة عادلة تبلغ ٦٠٦ ٢١٥ ٥٦ دولار أمريكي تتمثل استثمار في أسهم البنك المصري الخليجي ، وهذا الاستثمار مرهون بخطاب ضمان صادر من البنك العربي الأفريقي الدولي لصالح شركة نعيم للأسمِم والستدات وذلك لضمان نشاط المسئولة وشركة اتحاد كابيتال لضمان نشاط إدارة المحافظ.

٧- استثمارات مالية - غير متداولة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	شركة مصر للمقاصلة والإيداع *
٥٥٦٢٣٠	٥٥٦٩٣٨	صندوق ضمان التسويات *
٢٩٥٩٩٥	٣٠٠٧٧٣	
٨٥٢٢٢٥	٨٥٧٧١١	

* تقوم شركة مصر للمقاصلة للقيد والإيداع المركبى باعادة توزيع رأسمالها لكل اعضائها كل ثلاثة سنوات ، بمراعاة حجم تعاملات كل منهم مع الشركة خلال نفس الفترة ويتم نقل ملكية الأseمِم بين الاعضاء وفقاً لقيمتها الاسمية ويتم اعادة التوزيع عند دخول اعضاء جدد.

** التغير في قيمة رصيد صندوق ضمان التسويات يرجع إلى اعادة توزيع النسبة طبقاً لحجم التعامل في السوق ، والذي يعاد تقييمه كل ثلاثة أشهر من قبل الصندوق ضمان التسويات.

شركة التعيم القابضة للاستثمارات " شركة مساهمه مصرية " الإيضاحات المتنمية للقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

٨- استثمارات في شركات شقيقة

	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	نسبة المساهمة %	
١٧٧٤٤٢	١٧٧١٤١	١		شركة نعيم أسهم وسداد
١٩٠٠٤٤٧	١٩٢٢٣٥١	٣١,٢		شركة إتحاد كابيتال
٦٠٣٤٦	١٥١١٧٧٦	٢		سمارت باك
٢١٣٨٢٣٥	٣٦١٦٢٦٨			

٩- استثمارات عقارية

	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٦٤٤٥٩٤٥	٦٤٤٥٩٤٥		رصيد أول الفترة/ العام
(٤٢٨٤٨٥)	(٤٧٢٣٥٨)		مجمع إملاك الاستبعادات
(٣٣٨٧٣)	(٨٥٢٤)		إملاك الفترة/ العام
٥٩٧٣٥٨٧	٥٩٦٥٦٣		

بالإشارة الى قرار مجلس الادارة المنعقد بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠١٥ والذي تقرر فيه انتهاء عقد الاجار التمويلي مع الشركة الدولية للتأجير التمويلي والسايق ابراهيم خلال عام ٢٠١١ والخاص باستثمار كل من مبني F٤ ومبني B١٤٣ استثمار تمويلي ونتج من ذلك استحواذ شركة سفيكو للاستثمار العقاري على كل من مبني B١٤٣ ومبني F٤ بمبلغ ٩٤٦ ٩٥٩ ٢ جنيه مصرى بهدف الاحتفاظ بكل من مبني B١٤ ومبني F٤ لعرضهم للإيجار بموجب عقد ايجار تشغيلي واحد او أكثر.

نتيجة لما سبق ووفقاً لبند رقم (٨) من معيار (٣٤) من معايير المحاسبة المصرية الخاصة بالاستثمار العقاري ففاقت شركة سفيكو بتبسيط كل من مبني F٤ ومبني B١٤٣ ضمن الاستثمارات العقارية. وبالإشارة الى قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بإصدار المعايير المحاسبية مما ترتب عليه تغير في المعيار رقم ٣٤ من معايير المحاسبة المصرية الخاصة بالاستثمار العقاري وما تم من الغاء طريقة القيمة العادلة لذا تم اعادة تدوينها وفقاً للأحكام الانتقالية من طريقة القيمة العادلة الى طريقة التكلفة وتم اخذ في الاعتبار ان العمر الإنتاجي للأصل ٥٠ سنة.

١٠- نظام إثابة وتحفيز العاملين

بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٨ ، اعتمدت الجمعية العامة العادلة اقتراح مجلس إدارة الشركة بتوزيع سهم مجاني لكل ثلاثة أسهم بلغ نصيب النظام منها عدد ٣٧٩٠ ٩١٩ سهم، وتم تسجيل أسهم الزيادة لدى شركة مصر للمقاصلة والحفظ المركزي بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٨ .

بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٠٨ تم تحويل كامل أسهم الخزينة إلى نظام إثابة وتحفيز العاملين وباللغة عددهم ١١ ٣٧٢ ٧٥٤ سهم، وقد تم تقييم كامل الأسهم باستخدام القيمة العادلة (السوقية) لهذه الأسهم في تاريخ التحويل.

وبتاريخ ٢٤ مايو ٢٠١٣ تم تحويل عدد ٥ مليون سهم إلى نظام إثابة وتحفيز العاملين تم شرائتها بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠١٢ بموجب قرار الجمعية العامة غير العادلة للشركة بفرض تمويل نظام الإثابة والتحفيز.

بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠١٧ ، اعتمدت الجمعية العامة العادلة اقتراح مجلس إدارة الشركة بتوزيع سهم مجاني لكل عشر أسهم بلغ نصيب النظام منها عدد ١٣٣ ٨٧٨ سهم، وتم تسجيل أسهم الزيادة لدى شركة مصر للمقاصلة والحفظ المركزي بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٧ .

بتاريخ ٢ أبريل ٢٠١٩ ، اعتمدت الجمعية العامة العادلة اقتراح مجلس الأدارة بتوزيع سهم مجاني لكل عشرأسهم وبلغ نصيب النظام منها عدد ٤٩٦ ٥٥٥ ٢ سهم وتم تسجيل أسهم الزيادة لدى شركة مصر للمقاصلة والحفظ المركزي بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٩ .

شركة النعيم القابضة للاستثمارات " شركة مساهمة مصرية "
 الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
 (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٨ اعتمدت الجمعية العامة العادية اقتراح مجلس إدارة الشركة بتوزيع سهم مجاني لكل عشر اسهم ويبلغ نصيب النظام منها عدد ٥٩٥ ٢٦٩ سهم وتم تسجيل اسهم الزيادة لدى شركة مصر للمقاصة والحفظ التركري بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٨ .
 في أبريل ٢٠١٨ تم شراء عدد ٦٦٦ ٤١٦ سهم بمبلغ ٤٣٧ ٤٦٩ دولار أمريكي تم تمويله من المبلغ الذي المستحق بقرض الآثابة وتحفيز العاملين بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٠ وافقت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع على إلغاء نظام الآثابة وتحفيز العاملين والمديرين القائم حالياً والخاص بالشركة وتحويل رصيد الأسهم المتبقى بنظام الآثابة وتحفيز العاملين والمديرين بشركة النعيم القابضة للاستثمارات وبالنطاق عدد ٤٤٢ ٢٧ سهم إلى أسهم خزينة وينطبق عليها أحكام أسهم الخزينة .

وتلخص حركة الأسهم بالنظام على النحو التالي:

سهم	أسهم النظام :
١١ ٣٧٢ ٧٥٤	الأسهم المحولة للنظام
١٠ ٤٣٥ ٢٠٢	توزيعات أسهم مجانية
٥ ٠٠٠ ٠٠٠	أسهم محولة للنظام
٢ ٤١٦ ٦٦٦	شراء أسهم للنظام
<hr/> ٢٩ ٢٢٤ ٦٢٢	إجمالي أسهم النظام

الأسهم المخصصة والمباعة:

(٢٠ ٠٠٠)	بيع أسهم
(٦٥٧ ٦٦٢)	موظفي الشركة القابضة
(١ ١٠٤ ٧١٢)	موظفي الشركات التابعة
(١ ٧٨٢ ٣٧٤)	إجمالي الأسهم المخصصة والمباعة
<hr/> ٢٧ ٤٤٢ ٢٤٨	إجمالي الأسهم غير المخصصة

١١ - الشهرة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١
٤٠ ٣٣٠ ٠٩٣	٤٠ ٣٣٠ ٠٩٣
١٠ ٢٥١ ٢٩٤	١٠ ٢٥١ ٢٩٤
٣١٠٣ ٧٩٤	٣١٠٣ ٧٩٤
٤٧٣ ٣٢٧	٤٧٣ ٣٢٧
٧٣١ ٥٥١	٧٣١ ٥٥١
٣٣٦ ٩٦٠	٣٣٦ ٩٦٠
٥٥ ٢٢٧ ٠١٩	٥٥ ٢٢٧ ٠١٩

الشهرة الشاتحة عن الاستحواذ على:

شركة نعيم للوساطة في الأوراق المالية

شركة ريكاب للاستثمارات المالية (ريكب القابضة سابقا)

شركة نعيم للاستثمارات المالية

شركة اتحاد كابيتال (شركة بونيفانك كابيتال للاستثمارات المالية)

شركة سمارت لداول الأوراق المالية (اتحاد كابيتال للسمرة سابقا)

شركة نعيم كابيتال للاستثمارات المالية (التفوق للاستثمارات سابقا)

١٢ - النقدية وما في حكمها

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١
٢٤٦٣	٣٣٠٩
٧١٠ ٢٢٠	٥٧٨ ٨٠٦
١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
٨١٢ ٦٨٣	٦٨٢ ١١٥
٢٨ ٤١٢	٤٤ ٧٦٢
٥٣٤٦ ٥٤١	٩ ٨٥٠ ٥٢٢
٤٣٧ ٦٥٤	٧٦١ ١٤٠
٥٨١٢ ٦٠٧	١٠ ٦٥٦ ٤٢٤
٦٦٢٥ ٢٩٠	١١ ٣٣٨ ٥٣٩

دولار أمريكي

نقدية بالصندوق

بنوك حسابات جارية

ودائع

عملات أخرى

نقدية بالصندوق

بنوك حسابات جارية

ودائع لاجل

١٣ - استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١
١٠ ٦٩٢ ٣٧١	٨٥٠٣ ٣٤١
--	٩٢٨ ١٠٩
١٠ ٦٩٢ ٣٧١	٩ ٤٣١ ٤٥٠

أسمهم مقيدة بالبورصة

أسمهم غير مقيدة بالبورصة

١٤ - استثمارات محفظتها بها بغرض البيع

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	نسبة المساهمة	اسم الشركة
١٥ ٧٦٧ ١٦٥	١٥ ٧٦٧ ١٦٥	٥٤٩ %	شركة نايل بالم نعيم للتنمية العقارية *
--	٤٦٢ ٣٧٥		وثائق في صندوق استثمار ازموت
١٥ ٧٦٧ ١٦٥	١٦ ٢٢٩ ٥٤٠		

* تمثل الاستثمارات المحفظة بها بغرض البيع في حصة مملوكة بنسبة ٥٤٩ % لشركة النعيم للاستثمارات العقارية في شركة نايل بالم نعيم للتنمية العقارية والتي بلغت تكلفة الاستثمار بعد إعادة التقييم مبلغ ١٢٠ ٠٣١ ٠١٣ مليون جنيه مصرى في تاريخ شراء حصة من أسهم شركة النعيم للاستثمارات العقارية وذلك وفقاً لدراسة المعدة من مكتب بيكر تيللي والتي بموجبها قامت شركة ريكاب بشراء حصة في شركة النعيم للاستثمارات العقارية وتم خلال عام ٢٠٠٩ إعادة تمويل الاستثمار في شركة نايل بالم نعيم للتنمية العقارية المدرجة ضمن بند استثمارات في شركات شقيقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى استثمارات محفظتها بها بغرض البيع وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٣٢) الذي يتطلب إظهارها بصورة منفصلة عن بقية الاستثمار ، وفي ٢٠١٨ تم تكليف مكتب بروفيشنالز للاستشارات المالية وتغطية ترويج الاكتتاب في الأوراق المالية بإعداد تقرير لتحديد القيمة العادلة لسهم الشركة . واظهرت الدراسة بأن القيمة العادلة للشركة هي ٢٠٦ مليون جنيه مصرى موزعة ٩٩١ ألف سهم .

شركة التعيم القابضة للاستثمارات " شركة مساهمة مصرية " الإيضاحات المتنمية لقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ (جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٥ - عمالة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	-
٦١٣٩٠٢٩	٤٢٢٠٨١٠	صلاء
(٣٤٧٣٠٣)	(٣٤٧٣٧٠)	يخصم : الانخاض في قيمة العملاء
٥٧٩١٧٢٦	٣٨٧٣٤٤٠	

١٦ - أعمال تحت التنفيذ

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١
٢٧٥١٣٦١	٢٧٥١٣٦١
١٦٣٧٣٥٨٥	١٨٢٠٤٨٠٢
١٩١٢٦٩٦٦	٢٠٩٥٦١٦٣

١٧ - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١
٦٥٩٧٦	٩٩٢٤٣٧
٥٤٣٢١	٢٥٨٧٥
٣٧٧٤٢٩	٣٨٧٣٢٣
٢٣٢٣٠٧٢	٢٢٣٠٨٤٩
١٤٤٧٥٨٤	١٣٣٣٠٢٩
٣٨٠٢٦٧	٤٥٣١٤٨
١٤٤٨٠٧	١٧١٣٦٩
٧٩٩٦٣٦٣	٧٢٠٤٩٥٢
٢٧٠٩٧٤٤	٢٣٦٤٠٤٣
١٥٤٩٩٥٦٣	١٥١٦٣٠٢٥

مصروفات مدفوعة مقدماً

عبد وسلف حاملين

تأمينات لدى الغير

شركة تمويل التمويل العقاري *

شركة تمويل للتأجير التمويلي *

موددون - دفعات مقدمة

مصلحة الضرائب

أوراق قبض

أرصدة مدينة أخرى

- * قامت الشركة بإبرام عقد بيع مع إعادة الاستئجار للدور والأول والثالث بمبني B١٦ القرية الذكية والتي تمتلك الشركة مع شركة تمويل للتمويل العقاري.
- ** قامت الشركة بإبرام عقد بيع مع إعادة الاستئجار للدور الثاني بمبني B١٦ القرية الذكية والتي تمتلك الشركة مع شركة تمويل للتأجير التمويلي .

١٨ - وحدات جاهزة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٠٣/٣١	مباني المرحلة الأولى - القرية الذكية *
٨٠٣١٤١١	٧٨٢٥٦٢٥	
<hr/> ٨٠٣١٤١١	<hr/> ٧٨٢٥٦٢٥	

* يتمثل في قيمة التكاليف المختطة الخاصة بالمساحة غير المباعة من مبني B١٠٩ ومبني B١٦ بمباني المرحلة الأولى وذلك ضمن أرصدة شركة سفيكرو للاستثمار.

١٩ - رأس المال المصدر والمدفوع

- حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٦٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع ١٢٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي ويتمثل في ١٢٠٠٠٠٠٠ سهم قيمة السهم الاسمية واحد دولار أمريكي.
- بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠٠٦ قرر مجلس إدارة الشركة زيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي، وبالتالي زيادة عدد الأسهم من ١٢٠٠٠٠٠٠ سهم إلى ٢٤٠٠٠٠٠٠ سهم قيمة السهم الاسمية واحد دولار أمريكي وتم الاكتتاب في كامل أسهم الزيادة.
- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٨، اعتمدت الجمعية العامة العادلة اقتراح مجلس إدارة الشركة بتوزيع سهم مجاني لكل ثلاثة أسهم بإجمالي مبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي، وتم تسجيل أسهم الزيادة لدى شركة مصر للمقاصلة والحفظ المركزي بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٨ ليصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٣٢٠٠٠٠٠٠ سهم قيمة السهم الاسمية دولار أمريكي واحد.
- بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٠٩ قرر مجلس إدارة الشركة إعدام ١٠ ٦٦٥٥٢٩ سهم بقيمتها الأساسية (إيضاح ٢١) من أسهم الخزينة ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع كما ظهر في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ مبلغ ٣٠٩٣٣٩٤٧١ دولار أمريكي.
- بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠١١ بموجب قرار الجمعية العامة غير العادلة للشركة تم اعدام عدد ٥٠١٧٤٧١ سهم بقيمتها الأساسية (إيضاح ٢٠) من أسهم الخزينة ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٣٠٤٣٢٢٠٠٠ دولار أمريكي.
- بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٢ بموجب قرار الجمعية العامة غير العادلة للشركة تم اعدام عدد ١٠٤٣٢٥٢٩ سهم بقيمتها الأساسية (إيضاح ٢٠) من أسهم الخزينة ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٢٩٣٨٨٩٤٧١ دولار أمريكي.
- بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٣ بموجب قرار الجمعية العامة غير العادلة للشركة تم اعدام عدد ١٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمتها الأساسية (إيضاح ٢٠) من أسهم الخزينة ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٢٨٣٨٨٩٤٧١ دولار أمريكي.
- وتم تعديل المودع أرقام ٧،٦ من النظام الأساسي للشركة وتم التأشير بالتحفيف بالسجل التجاري بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٤.
- بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠١٧ اعتمدت الجمعية العامة غير العادلة للشركة الموافقة على تخفيض رأس المال المصدر والمدفوع من ٤٧١ ٢٨٣٨٨٩٤٧١ دولار أمريكي ليصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع للشركة بمبلغ ٦٣٠ ٧٢٢٦٩٨٧٢٢١ دولار أمريكي وذلك عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم من واحد دولار أمريكي ليصبح ٠٧٠ دولار أمريكي معبقاء عدد الأسهم كما هو ٢٨٣٨٨٩٤٧١ سهم مع توجيه قيمة مبلغ التخفيض البالغة ١٦٦٨٤١٨٥ دولار أمريكي إلى احتياطيات الشركة (احتياطي عام) وتعديل المواد أرقام ٧،٦ من النظام الأساسي للشركة.
- بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠١٧ اعتمدت الجمعية العامة العادلة اقتراح مجلس إدارة الشركة بتوزيع سهم مجاني لكل عشر أسهم بإجمالي مبلغ ١٩٨٧٢٢٦٣ دولار أمريكي، وتم تسجيل أسهم الزيادة لدى شركة مصر للمقاصلة والحفظ المركزي بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٧ ، ليصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٢١٨٥٩٤٨٩٣ دولار أمريكي موزعاً على ٤١٨٤١٢٧٨٣١٢٢٧٨٤١٨ سهم قيمة السهم الاسمية ٧٠،٠ دولار أمريكي، وقد تم التأشير بالسجل التجاري للشركة بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠١٧.

- بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٨ اعتمدت الجمعية العامة العادلة اقتراح مجلس الادارة بتوزيع سهم مجاني لكل عشر اسهم باجمالي مبلغ ٤٨٩ ٨٥٩ ٢١ دولار أمريكي ، وتم تسجيل اسمه الزيادة لدى شركة مصر للمقاصة والحفظ المركزي بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١٨ ليصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٣٤٣ ٢٦٠ سهم قيمة السهم الاسمية ٧٠،٧٠ دولار أمريكي وقد تم التأثير بالسجل التجاري للشركة بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١٨ .
- بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٩ اعتمدت الجمعية العامة العادلة توزيع سهم مجاني لكل عشر اسهم باجمالي مبلغ ٤٣٨ ٤٥٤ ٢٤٠ دولار أمريكي ، وتم تسجيل اسمه الزيادة لدى شركة مصر للمقاصة والحفظ المركزي بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٩ ليصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٤٩٩ ٨٢٠ ٢٦٤ دولار أمريكي موزعا على ٣٧٧ ٨٥٦ ٨٨٦ سهم قيمة السهم الاسمية ٧٠،٧٠ دولار أمريكي وقد تم التأثير بالسجل التجاري للشركة بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٩ .
- ٢- احتياطي عام - أسهم خزينة وفقاً لحضور اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ أغسطس ٢٠٠٨ قرر المجلس شراء نسبة ٤٤,٩٪ من أسهم الشركة وقد تم شراء عدد ١١٥ ٤٩٣ ١١٥ سهم خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ باجمالي مبلغ ٢٤٢٨ ٢٣٥ دولار أمريكي .
- بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٠٩ قرر مجلس إدارة الشركة إعدام ٥٢٩ ٦٦٠ سهم من أسهم الخزينة بقيمتها الأساسية (إيضاح ٢٠) وقد تم الانتهاء من إجراءات إعدام الأسهم بموجب قرار الجمعية العامة غير العادلة بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٠ باجمالي مبلغ ٩٩١ ٢١٩ ٧ دولار أمريكي وقد تم إدراج الفرق بين القيمة الأساسية وتكلفة اقتناه هذه الأسهم ضمن احتياطي أسهم الخزينة بحقوق الملكية بقائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بمبلغ ٣٤٠ ٥٣٨ ٣٤٠ دولار أمريكي .
- بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠١١ بموجب قرار الجمعية العامة غير العادلة للشركة تم إعدام عدد ٤٧١ ٥٠١٧ سهم من أسهم الخزينة بقيمتها الأساسية (إيضاح ٢٠) والتي تبلغ تكلفة اقتناها مبلغ ٣٥٧ ٢٦٥٤ دولار أمريكي وقيمة اسمية تبلغ ٤٧١ ٥٠١٧ دولار أمريكي وقد تم إدراج الفرق بين القيمة الأساسية وتكلفة اقتناه هذه الأسهم ضمن احتياطي أسهم الخزينة بحقوق الملكية بقائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ بمبلغ ١١٤ ٣٦٣ ٢٢٦ دولار أمريكي ليصبح إجمالي قيمة احتياطي أسهم الخزينة ٥٦٢ ٨٠٣ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ .
- بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٢ بموجب قرار الجمعية العامة غير العادلة للشركة تم إعدام عدد ٥٢٩ ٤٣٢ ١٠ سهم من أسهم الخزينة بقيمتها الأساسية والتي تبلغ تكلفة اقتناها مبلغ ٥٢٥ ٦٠٥ دولار أمريكي وقيمة اسمية تبلغ ٥٢٩ ٤٣٢ ١٠ دولار أمريكي وقد تم إدراج الفرق بين القيمة الأساسية وتكلفة اقتناه هذه الأسهم ضمن احتياطي أسهم الخزينة بحقوق الملكية بقائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ بمبلغ ٤٨٢٧ ٤٠٠٤ ٤ دولار أمريكي ليصبح إجمالي قيمة احتياطي أسهم الخزينة ٦٥٦ ٦٣٠ ١٠ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ .
- بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٣ بموجب قرار الجمعية العامة غير العادلة للشركة تم إعدام عدد ٠٠٠ ١٠ سهم من أسهم الخزينة بقيمتها الأساسية (إيضاح ٢٠) والتي تبلغ تكلفة اقتناها مبلغ ١٤٢ ٢٨١٤ دولار أمريكي وقيمة اسمية تبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠ دولار أمريكي وقد تم إدراج الفرق بين القيمة الأساسية وتكلفة اقتناه هذه الأسهم ضمن احتياطي أسهم الخزينة بحقوق الملكية بقائمة المركز المالي المستقلة ليصبح إجمالي قيمة احتياطي أسهم الخزينة ١٠٩ ٦٧١ ٦ دولار أمريكي .
- بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠١٣ بموجب قرار الجمعية العامة غير العادلة للشركة تم شراء عدد ٠٠٠ ٥ سهم من أسهم الخزينة بمبلغ ١٧٣ ١٦٠٨ دولار أمريكي بغرض تمويل نظام الأئحة والتحفيز وتم تحويلها لنظام الأئحة بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠١٣ .
- بلغ رصيد احتياطي أسهم الخزينة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٨٩٤ ٢٣٣ ٧٧ دولار أمريكي (٨٩٤ ٢٣٣ ٧ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩) .

٢١ - خسائر مرحلة

- وفقاً لقرار وزارة الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بالقرار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ فقد تم تعديل الخسائر المرحلة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وفقاً كما يلى :
- في أكتوبر ٢٠١٩ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بالمشاركة مع جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية دليلاً تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير و فقرة رقم (٥) التي تضمنت مادياً " يجب على المستأجر تطبيق هذا المعيار على عقود التأجير التي يكون فيها هو المستأجر ، مع الإعتراف بالتأثير التراكمي للتطبيق الأولى للمعيار في تاريخ التطبيق الأولى و لا يجوز له إعادة عرض معلومات المقارنة ، و بدلاً عن ذلك يجب على المستأجر الإعتراف بالتأثير التراكمي للتطبيق الأولى لهذا المعيار على أنه تعديل للرصيد الأفتتاحي للأرباح المرحلة في تاريخ التطبيق الأولى ."
- و ذلك بالنسبة لعقود التأجير التمويلي التي كانت تخضع لقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ و كان يتم معالجتها وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٠) القواعد و المعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ، و فيما يلى الآثار الناتجة عن التحول إلى تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير .

٢٠٢٠/١٢/٣١ ٢٠٢١/٣/٣١

(٤٥٣٣٧٧٤٠)	(٥٣٨٦٠٠٤٠)
(٦٧٧١٥٨٥)	(١٣٨٠٠٠٨)
(١٧٥٧١٥)	--
<u>(٥٣٨٦٠٠٤٠)</u>	<u>(٥٥٢٤٠٠٤٨)</u>

رصيد اول الفترة / العام
محول الى الخسائر مرحلة
تسوية مرحلة بالقوائم المالية للشركات التابعة
رصيد اخر الفترة / العام

٢٢ - التزامات غير متداولة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١
٥٣٢٨٤٠٩	٤٩٤٣٦٦٢
٢٣٤٥٠٢٥	٢٢٥٦٥٧٠
--	٢٣٨٧٠٢
<u>٧٦٧٣٤٤٤</u>	<u>٧٤٣٨٩٣٤</u>

أوراق دفع
الالتزامات عقد تأجير تمويلي
أرصدة دائنة أخرى

٢٣ - مخصصات

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١
٦٦٠٩٩	٧٤٧٩٥
٦٧٨٤٨	--
<u>(٥٩١٥٢)</u>	<u>(٥١٤١٧)</u>
<u>٧٤٧٩٥</u>	<u>٢٣٣٧٨</u>

الرصيد في اول العام
مكون خلال الفترة
مستخدم خلال الفترة
الرصيد في اخر الفترة

شركة التعيم القابضة للاستثمارات "شركة مساهمه مصرية"
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤٤- تسهيلات انتقامية

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	المصرف المتحد
٣٩٨٢	٩٤٨١٥٩	بنك القاهرة
١٤٣٦٥٢٦	٦١٢٦٥٣	بنك مصر
٧٥	٧٥	البنك المصري لتعمير الصادرات*
١٨	١٨	بنك التجاري وفا
٢٥٤٩٧٥٣	٣٥١٤٩٧	البنك العربي الإفريقي **
٨٧٨١٣٣٧	٨٧٢٠٩٠٣	
١٢٧٧١٦٩١	١٠٦٣٣٣٥	

* حصلت الشركة على تسهيل انتقاني بمبلغ ٣٥ مليون جنيه مصرى من البنك المصري لتعمير الصادرات لتمويل عمليات الشراء بالهامش.

** حصلت الشركة على تسهيلات انتقامية بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى من البنك العربي الإفريقي الدولى وذلك بضمان أسهم شركة ريكاب للاستثمارات المالية وأسمى البنك المصرى الخليجي وذلك لتمويل استثمار لمحفظة أوراق مالية.

٤٥- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	تأمينات للغير
٥٣٤١٧٣	٦٥٤١٦٠	مصروفات مستحقة
٣٠٩٩٣٥	١٤٥٣٩٩	أمناء الحفظ المركزي
٢١٨٣٣	٢٦٩٠	الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
٧٨٣١٦	٣٨٢٩٢	عملاء دفعات مقدمة
٣٣٩٩٨	٤٠٧١٧	المساهمة التكافلية
٣٢٠٠٤	٣٤٠٢١	صندوق ضمان المخاطر
١١٥	١٧٩	مصلحة الضرائب
٦٩٨١٧٤	٧٦٠٥٢٣	الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة
٢٠٨٠٢٤٤	٢٠٨٠٢٤٤	الالتزامات عقود التأجير التمويلي
٤٦٢٣٩٠	٥١٨٥٨٠	شركة نايل بالم للتنمية العقارية
٣٠٩٩٤٧٩	٣١٠٣٤١٢	أوراق دفع - متدولة
١٢٧٤١٥٥	٥١٠٥٨٧	مقاصة بيع و شراء
٨٧٢٠١١	٥٤٤٣٤٧٨	إيرادات مقدمة
٢٠٢٧٨٢٢٨	٢١٨٧٧٤٦٨	أرصدة دائنة أخرى
١٩٨٨٣٢٨	٣٦٣٦٢٥٠	
٣١٧٦٣٣٨٣	٣٨٨٧٠٢١٠	

٢٦ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بهذه

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية النقدية بالصندوق ولدى البنوك والعملاء والأرصدة المدينة الأخرى والاستثمارات المالية. كما تتضمن الالتزامات المالية بنوك سحب على المكشوف، دللت التوزيعات والأرصدة الدائنة الأخرى.

ويتضمن الإيضاح (٣١) من الإيضاحات المتممة للقائم المالي المجمعة السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

أ - خطر تقلبات العملات الأخرى بخلاف الدولار الأمريكي

يتمثل خطر العملات الأخرى في التغيرات في سعر الصرف والذي يؤثر على المدفوعات والمفروضات بالعملات الأخرى وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأخرى.

ب - القيمة العادلة للأدوات المالية

طبقاً لأسس التقييم المتبع في تقييم أصول والتزامات الشركات فإن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ قائمة المركز المالي.

ج - خطر الائتمان

تقوم الشركات بتسوية التزاماتها البنكية بصفة دورية، تجنبًا لحدوث خسائر مالية غير متوقعة.

د - مخاطر السيولة

تقوم الشركات بصفة مستمرة بدراسة الموقف المالي الخاص بالسيولة لكافة بنود قائمة المركز المالي وكذا تقوم باتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لمواجهة أي أخطار متوقعة قد تنشأ عن تعاملات الشركات وتؤدي لحدوث مشكلة في السيولة.

هـ - مخاطر التدفقات المالية المتعلقة بسعر الفائدة

عادةً ما يتم إعداد التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية، بهدف توقع أي تغيرات قد تحدث في سعر الفائدة مستقبلاً وهذه التغيرات قد تؤدي إلى تغير معدل الفائدة الفعلي للأداة دون حدوث أي تغير في قيمتها العادلة.

٢٧ - الالتزامات العرضية

- تكفل الشركة خطاب ضمان بمبلغ مليون درهم أو ما يعادله بالدولار الأمريكي صادر من البنك العربي الأفريقي الدولي لشركة نعيم للأسمون والسداد لصالح هيئة سوق المال بدبي وأبو ظبي وذلك لضمان نشاط السمسرة .

- تم إصدار خطاب الضمان مقابل تعهد الشركة بأن تحافظ في كل وقت على الحد الأدنى من نسبة التغطية المتفق عليها طبقاً للعقود المبرمة مع البنك وعليه فقد قامت الشركة برهن الأسمون المملوكة لها في البنك المصري الخليجي.

٢٨ - اهداف واساليب ادارة راس المال

تهدف الشركات لتحقيق أقصى عائد على رأس المالها وذلك من خلال ادارة راس المال طبقاً للأنشطة الاستثمارية المرتبطة بنشاط الشركات من خلال ادارة فنية لديها الخبرة الكافية لإدارة راس المال وتحقيق العائد المطلوب.

تمويل راس مال الشركات يتم من خلال حقوق الملكية للمساهمين، يكون الاقتراض من المؤسسات المالية في أضيق الحدود.

-٢٩- الموقف الضريبي

شركة النعيم القابضة

ضرائب شركات الأموال

- تأسست الشركة في المنطقة الحرة بالإسماعيلية وتم إعفائها من ضريبة الدخل طبقاً لقانون ضمانت ١٩٩٧ وحوالز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧

ضريبة كسب العمل

- تم فحص ضريبة كسب العمل للشركة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وتم سداد الضريبة المستحقة وتقوم الشركة بسداد التزاماتها الضريبية وفقاً للمواعيد القانونية، وجاري الفحص عن الأعوام من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦.

ضريبة الدفع

- الشركة تم إعفائها من ضريبة الدفع حتى ١٣ مايو ٢٠١١ وتحضع اعتباراً من ١٤ مايو ٢٠١١ وتقوم الشركة بسداد التزاماتها الضريبية وفقاً للمواعيد القانونية.

-٣٠- مبدأ فرض الاستمرارية

بناءً على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة بداية للاستثمار العقاري (شركة تابعة) المنعقدة في ٢٧ مارس ٢٠١٣ تم الموافقة على تجميد نشاط الشركة من خلال وقف نشاط الشركة كلياً اعتباراً من ٣١ مارس ٢٠١٣ وقد تم تسليم البطاقة الضريبية للشركة.
طبقاً للقرار الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بالجلسة المنعقدة يوم ٢٣ يونيو ٢٠١١، تم منع شركة نعيم للتمويل العقاري (شركة تابعة) من مزاولة نشاط التمويل العقاري وفقاً للعادة رقم ٤٤ من قانون التمويل العقاري ١٤٨ لعام ٢٠٠١ لعدم وفاء الشركة باستكمال رأس المال المصدر.

٤-٣١ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٤-٣١-١ أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكفة التاريخية فيما عدا الاستثمار العقاري والأصول المالية المتاحة للبيع والتي تم قياسها بالقيمة العادلة.

٤-٣١-٢ الشركات التابعة

الشركات التابعة هي شركات تحت سيطرة المجموعة، وذلك عندما يكون للمجموعة التدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لتلك الشركات وذلك للحصول على منافع من انشطتها وعند تقييم مدى وجود سيطرة فإنه يؤخذ في الاعتبار حقوق التصويت الحالية والمحللة في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة. ويتم إدراج القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية المجمعة من تاريخ الاقتناء وحتى تاريخ فقد الشركات القابضة لسيطرة على الشركات التابعة.

٤-٣١-٣ استبعاد المعاملات عند التجميع

عند إعداد القوائم المالية المجمعة يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات بين شركات المجموعة والأرباح والخسائر غير المحققة.

٤-٣١-٤ التوافق مع معايير المحاسبة

تم إعداد القوائم المالية المجمعة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية.

٤-٣١-٥ إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية

• تمسك الشركة القابضة حساباتها بالدولار الأمريكي حيث أنها تعمل بنظام المناطق الحرة، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالفاتورة على أساس السعر السائد للعمليات بخلاف الدولار الأمريكي وقت إثبات المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بال العملات بخلاف الدولار الأمريكي في تاريخ قائمة المركز المالي على أساس الأسعار السائدة للعمليات بخلاف الدولار الأمريكي في ذلك التاريخ، وتدرج فروق العملة الناتجة بقائمة الأرباح أو الخسائر.

• بالنسبة للشركات التابعة التي تمسك حساباتها بعملة بخلاف التي تستخدمها الشركات القابضة (الدولار الأمريكي)، فإنه يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات للقوائم المالية الخاصة بهذه الشركات على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي، وترجمة حقوق الملكية على أساس أسعار الصرف التاريخية، وترجمة الإيرادات والمصروفات على أساس متوسط أسعار الصرف السارية خلال السنة المالية. ويتم إدراج فروق الترجمة ضمن بند احتياطي خاص " الفروق المجمعة لترجمة القوائم المالية " ضمن حقوق الملكية بقائمة المركز المالي المجمعة.

٤-٣١-٦ تحقق الإيراد

يتم الاعتراف بإيرادات الخدمات عندما يتم تقديرها بدقة كافية في تاريخ قائمة المركز المالي، وذلك بحيث يمكن قياس الإيراد بدقة وكذلك التأكيد من تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالتعامل ويتم قياس التكفة المقابلة ل تلك العملية وتكلفتها اتمامها ان وجدت وبناء عليه:

- يتم إثبات الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات بيع الاستثمارات المالية في تاريخ حدوث العملية وذلك بالفرق بين التكفة وسعر البيع مطروحاً منه مصروفات وعمولات البيع.
- يتم إثبات إيرادات توزيعات الأسهم عند تحصيل التوزيعات المتعلقة بها.
- يتم إثبات فوائد الودائع وفقاً لأساس الاستحقاق.
- يتم إثبات عمولات المسيرة الناتجة عن عمليات شراء وبيع الأوراق المالية لصالح العملاء بعد تنفيذ أمر البيع أو الشراء وإصدار الفاتورة للعميل.

- يتم حساب أتعاب الإدارة شهرياً بالنسبة المتفق عليها عند التعاقد من إجمالي استثمارات العميل بالمحفظة ومن إجمالي القيمة السوقية لأسمهم العميل حسب شروط التعاقد.
- يتم إثبات إيرادات الشراء بالهامش وفقاً لسحب الفوائد المتفق عليها مع العملاء ومبدأ الاستحقاق.
- يتم إثبات إيرادات أمناء الحفظ وفقاً للنسب المتفق عليها مع العملاء ومبدأ الاستحقاق.
- يتم احتساب أتعاب حسن الأداء سنوياً من صافي الأرباح المحققة للعميل عن استثمارات المحفظة حسب شروط التعاقد.
- إيرادات النشاط من عملية بيع العقارات والأراضي يتحقق الإيراد عند تسليم الوحدات إلى عملاء الشركة وانتقال كافة المخاطر والمنافع الاقتصادية المتعلقة بالوحدة.
- يتم الاعتراف بالإيراد إلى المدى الذي تتوفر فيه درجة كافية من التأكيد بأن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق للشركة ويمكن قياس قيمة الإيراد بشكل موضوعي.
- يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق بالصافي بعد خصم أي خصم تجاري أو خصم كمية أو ضرائب مبيعات أو رسوم.
- إيرادات الفوائد يتم الاعتراف بإيراد الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي. ويدرج إيراد الفوائد بقائمة الأرباح أو الخسائر ضمن إيرادات تمويلية.

٧-٣١ الأصول الثابتة

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك والخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة. وتتضمن هذه التكلفة عند تحققاً والوفاء بشروط الاعتراف بها، تكلفة الجزء المستبدل من المباني والمعدات. وبالمثل، عند إجراء فحص شامل يتم الاعتراف بتكليفه في حالة الوفاء بشروط الاعتراف بالقيمة الدفترية للمباني والمعدات كإحلال. ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة عند تحققاً.
 بينما إملاك الأصل عندما يكون في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادراً على التشغيل بالطريقة التي حدتها الإدارة، ويتم حساب الإهلاك باتباع طريقة القسط الثابت طبقاً للعمر الاستردادي للأصل على النحو التالي:

سنة	مباني
٢٠	أثاث ومهام مكاتب
١٦-١٠	أجهزة ومعدات مكتبة
٨-٣	سيارات
٥-٣	

يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل. يتم الاعتراف بالي أرباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة في الفترة التي تم فيها استبعاد الأصل. يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية. تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ كل قائمة مركز مالي بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد أضُمحل. عندما تزدِّد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الإستردادية، فيعتبر أن هناك إضُمحل للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية وتثبت خسارة الأضُمحل بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة.

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الإستردادية منذ إثبات آخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية للأصل (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) القيمة الإستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف

بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في
أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة.

٨-٣١ الاستثمارات

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر هي أصول مالية تم تبويبها إما كأصول محتفظ بها لأغراض المتاجرة حيث تم اقتاؤها لغرض البيع في مدى زمني قصير أو أصول مالية تم تصنيفها عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
عند الاعتراف الأولي، يتم قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة متضمنة المصاريف المباشرة المتعلقة بها.

يتم إثبات الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بقائمة المركز المالي المجمعة بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأرباحها وخصائصها بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة.
يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر بيع الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة.

استثمارات متاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع هي أصول مالية غير مشتقة تم تصنيفها كأصول متاحة للبيع عند الاقتاء، وغير مبوبة كثروض و مدینونيات أو كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
عند الاعتراف الأولي، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة متضمنة المصاريف المباشرة المتعلقة بها.

بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة مباشرة ضمن حقوق الملكية وذلك حتى إلغاء الأصل المالي من الدفاتر، وعندئذ يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المترافقمة المسجلة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة أو يحدد لإجراء عملية اضمحلال القيمة وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالخسائر المترافقمة المسجلة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة.
في حالة تعذر قياس القيمة العادلة لاستثمارات في حقوق ملكية بطريقة يعتمد عليها، فيتم قياس قيمة تلك الاستثمارات بالتكلفة.

استثمارات في حقوق الملكية: في حالة وجود دليل على اضمحلال القيمة، يتم استبعاد الخسائر المترافقمة من حقوق الملكية وبعد الاعتراف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة. ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة ويتم الاعتراف بالإضافة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية.

استثمارات في شركات شقيقة

الاستثمارات في شركات شقيقة هي استثمارات في شركات يكون للشركة فيها نفوذ مؤثر ولكنها ليست شركة تابعة كما أنها ليست حصة في مشروع مشترك، ويفترض وجود النفوذ المؤثر عندما تمتلك الشركات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها نسبة ٢٠٪ أو أكثر من حقوق التصويت في الشركات المستثمر فيها، فيما عدا تلك الحالات التي تظهر فيها بوضوح أن تلك الملكية لا تمثل نفوذاً مؤثراً.

تم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقواعد المالية المجمعة بالتكلفة متضمنة تكلفة الاقتاء، وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات، يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الأضمحلال ويدرج بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة وذلك لكل استثمار على حدة، ولا يجوز رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة.

يتم تقييم الاستثمارات في الشركات الشقيقة بالقواعد المجمعة بطريقة حقوق الملكية.

٩-٣١ الأصول المتداولة المحفظ بها لغرض البيع

الأصول المتداولة المحفظ بها لغرض البيع هي الأصول المتداولة والتي من المتوقع استرداد قيمتها الدفترية من صفقه البيع - بشكل أساسي - وليس من الاستثمار في استخدامها. يتم قياس تلك الأصول بالقيمة الدفترية او القيمة العادلة مخصوصاً منها تكاليف البيع اقل.

وفي حالة حدوث اض محلال في قيمة تلك الاستثمارات، يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الاض محلال ويدرج بقائمة الأرباح أو الخسائر، ويتم الاعتراف برد خسائر الاض محلال في الفترة التي حدث فيها بما لا تتعدي القيمة الدفترية السابق تخفيضها ما لم يتم الاعتراف بخسارة اض محلال بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٠-٣١ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزام حالي قانوني أو حكمي نتيجة لحدث ماضي، ويكون معه من المتوقع أن يتطلب ذلك تقدماً خارجاً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تدبير موثوق لمبلغ الالتزام ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل قائمة مركز مالي مجتمعه وتتددلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأشير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام، ويتم الاعتراف بالإضافة في المخصص نتاجة مرور الزمن بقائمة الأرباح أو الخسائر.

١١-٣١ الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للمجموعة، يجب ٥ % من أرباح العام لتكوين احتياطي قانوني حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥ % من رأس مال المجموعة المصدر، ويستعمل الاحتياطي بناءً على قرار من الجمعية العامة وفقاً لاقتراح مجلس الإدارة.

١٢-٣١ ضرائب الدخل

يتم حساب ضرائب الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري.
ضرائب الدخل الجارية

يتم تقييم أصول والتزامات ضرائب الدخل للفترة الجارية والفترات السابقة وفقاً للمبلغ المتوقع استرداده أو سداده لمصلحة الضرائب.

ضرائب الدخل المؤجلة

يتم الاعتراف بضرائب الدخل المؤجلة باتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بقائمة المركز المالي المجتمعة (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق. ويتم الاعتراف بضرائب الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية الارتفاع بهذا الأصل لتخفيف الأرباح الضريبية المستقبلية، ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية.

يتم إدراج الضرائب الجارية والموجلة كإيراد أو مصروف في قائمة الأرباح أو الخسائر المجتمعة للسنة، فيما عدا الضرائب التي تنتج من معاملة أو حدث في نفس الفترة أو فترة أخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

١٣-٣١ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة مصروفات التشغيل، المصروفات العمومية والإدارية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الأرباح أو الخسائر المجتمعة في السنة التي تحقت فيها تلك المصروفات.

١٤-٣١ أسهم الخزينة

يتم إثباتها بالتكلفة ويتم خصمها من بند حقوق الملكية بقائمة المركز المالي مع مراعاة لا تقل مدة احتفاظ الشركة بالأسهم عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنة ميلادية على أنه يجوز للشركة التصرف في الأسهم أثناء ذلك العام في حال ارتفاع السعر السوقى عن سعر الشراء وبشرط الحصول على موافقة مسيقة من الهيئة في ضوء مبررات تقليلها الهيئة، ويجب على مجلس إدارة الشركة عرض الأمر على الجمعية العامة غير العادية للشركة إذا تجاوزت مدة الاحتفاظ بالأسهم على ستة أشهر لقرار ما يتبع في شأنها.

١٥-٣١ نظام الإثابة وتحفيز العاملين

تم تقييم الأسهم المحظوظ بها بنظام أثابه وتحفيز العاملين بالقيمة العادلة لها (القيمة السوقية) عند إنشاء النظام وتخصيص الأسهم، وفي نهاية كل فترة مالية، يعاد تقييمها بالقيمة العادلة لها (القيمة السوقية) ويتم إثبات قيمة الفروق الناتجة باحتسابي خاص ضمن حقوق الملكية بقائمة المركز المالي.

١٦-٣١ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة في كل من الشركات الشقيقة وكبار المساهمين والمديرين والإدارة العليا للمجموعة، وتمثل أيضاً الشركات المسيطر عليها أو خاضعة لسيطرة مشتركة أو تفويذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذات العلاقة، ويتم اعتماد الشروط والسياسات التسعيرية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة.

١٧-٣١ التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول، الالتزامات، الإيرادات والمصروفات خلال السنوات، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

١٨-٣١ اضمحلال قيمة الأصول

اضمحلال قيمة الأصول المالية

تقوم المجموعة بشكل دوري في تاريخ كل قائمة مركز مالي مجمعة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن يكون أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد أضمحل ويعتبر أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد أضمحل إذا، وإذا فقط كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال القيمة نتج عن حدوث حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولي بالأصل وأثر على التغيرات النقدية المقدرة لأصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.

اضمحلال قيمة الأصول غير المالية

تقوم المجموعة بشكل دوري في تاريخ كل قائمة مركز مالي مجمعة، بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل قد أضمحل. عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدة مولدة للنقد عن قيمته الإستردادية، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية. وتبثت خسارة الأضمحلال بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة.

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الإستردادية منذ إثبات آخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون محدودة بحيث لا تتعدي القيمة الدفترية للأصل (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) القيمة الإستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة.

١٩-٣١ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باتباع الطريقة غير المباشرة.

٢٠-٣١ النقدية وما في حكمها

بغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تشمل النقدية بالصندوق، الحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل التي تستحق خلال ثلاثة أشهر.

٢١-٣١ المشروعات تحت التنفيذ

تتمثل مشروعات تحت التنفيذ في المبالغ التي تم إنفاقها بغرض إنشاء أو شراء أصول ثابتة حتى تصبح جاهزة للاستخدام في التشغيل حيث تحول لبند الأصول الثابتة، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة بعد خصم الأضمحال.

٢٢-٣١ اعمال تحت التنفيذ

الأعمال تحت التنفيذ المشترأة أو تحت الإنشاء أو المنفذة لغرض البيع في المستقبل تتبع كأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة.

يتم قياس الأعمال تحت التنفيذ لأحصاً بالتكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما أقل وعند اتمام الاعمال تحت التنفيذ يتم تبويبيها ضمن الوحدات الجاهزة.
صافي القيمة البيعية هي سعر البيع التقريري في سياق النشاط العادي ناقصاً التكفة التقيرية للإنعام والتكفة التقيرية اللازمة لإتمام البيع.

٢٣-٣١ الاستثمارات غير المتداولة

تشمل الاستثمارات طويلة الأجل في مساهمه الشركة في شركة مصر للمقاصلة والإيداع المركزي وتظهر الاستثمارات طويلة الأجل بتكلفة الإقتاء ناقصا اي انخفاض غير مؤقت في القيمة محدداً لكل استثمار على حده.

٢٤-٣١ الوحدات الجاهزة

يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق بالصافي بعد خصم أي خصم تجاري أو خصم كمية أو ضرائب مبيعات أو رسوم.

٢٥-٣١ الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في اصول عقارية (ارض او مباني - او جزء من مباني - او كليهما) محفظ بها (بواسطة المالك او المستأجر تحت حد ايجار) لتحقيق ايجار او ارتفاع في قيمتها.
يقلس الاستثمار العقاري اولياً بالتكلفة متضمناً كافة المصروفات المتعلقة بها حتى تاريخ التشغيل بعد القياس الأولي يتم قياس الاستثمارات العقارية وفقاً لنمودج التكفة الوارد بمعيار المحاسبة المصري رقم ١٠ "الأصول الثابتة"

٢٦-٣١ قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي من شأن الشركة أن تلتقاء مقابل بيع الأصل أو المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويحدد القياس بالقيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصل أو نقل الالتزام متحدث في السوق الرئيسي للأصل أو السوق الذي سيعود بأكبر فائدة على الأصل أو الالتزام.
ونقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، وذلك بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

ويوضع القياس بالقيمة العادلة للأصل غير المالي في الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصادية عن طريق استخدام الأصل بأقصى درجة مقبولة أو عن طريق بيعه إلى مشارك آخر بالسوق من شأنه استخدام الأصل بأقصى طاقة له.
بالنسبة للأصول المتداولة في سوق نشط، يجري تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار الشراء السوقية المعونة.

وتقدر القيمة العادلة للبنود ذات الفوائد استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر.
أما بالنسبة للأصول غير المدرجة، فتُحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية للأصل مشابه أو بالاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة.
وتقترن الشركة أسلوب التقويم الملائمة في ظل الظروف المحيطة والتي توفر بشأنها بيانات كافية من أجل قياس القيمة العادلة، ومن ثم تعظم استخدام المعطيات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ونقل استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها إلى الحد الأدنى.

ويجري تصنيف جميع الأصول والالتزامات التي تفاس قيمتها العادلة أو يجري الإفصاح عنها في القوائم المالية في فنات جوهري على قياس القيمة العادلة ككل :

• المستوى الأول : باستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) للأصول أو التزامات مطابقاً تماماً في أسواق نشطة.

• المستوى الثاني : باستخدام مدخلات غير أسعار التداول الواردة في المستوى الأول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام بشكل مباشر (أي الأسعار) أو غير مباشر (أي المستدمة من الأسعار).

• المستوى الثالث : باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن مدخلات للأصل أو الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

وفيما يتعلق بالأصول والالتزامات التي يجري الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر، تحدد المنشأة إذا ما كان ثمة تحويلات حدثت بين المستويات الثلاث للسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف في نهاية فترة إعداد التقرير.

وللأغراض إفصاحات القيمة العادلة، وضعت الشركة فنات للأصول والالتزامات استناداً إلى طبيعتها، وخصائصها والمخاطر المرتبطة بكل منها والمستوى التي تصنف به في السلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

٢٧-٣١ التأجير التمويلي

- عقود التأجير

يحدد المعيار العبادي المتعلقة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار، والميدف هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تغير بصدق عن تلك المعاملات. توفر هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتقدبات المنشأة.

عند نشأة العقد يتم تقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار. ويكون العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار إذا كان العقد يحول الحق في استخدام أصل محدد لفترة من الزمن بمقابل.

ويتم تحديد مدة عقد الإيجار باعتبارها:

الفترة غير القابلة للإلغاء في عقد الإيجار مع كل من:

الفترات المشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

الفترات المشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من عدم ممارسة هذا الخيار.

- عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها مؤجر

تقوم الشركة كمؤجر بتصنيف كل عقد إيجار إما على أنه عقد إيجار تشغيلي أو عقد إيجار تمويلي، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العادلة لملكية الأصل محل العقد. وبخلاف ذلك يصنف العقد على أنه عقد إيجار تشغيلي. ويعتمد اعتبار عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد.

من أمثلة الحالات التي تؤدي عادة بمفرداتها أو مجتمعة إلى تصنيف عقد التأجير على أنه عقد تأجير تمويلي ما يلي:

(أ) يحول عقد التأجير ملكية الأصل محل العقد للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير.

(ب) كان للمستأجر الخيار لشراء الأصل محل العقد بسعر من المتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية من القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للممارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول في تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار ستم ممارسته.

(ج) تغطي مدة عقد التأجير الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية.

- (د) تبلغ القيمة الحالية لدفعات الإيجار، في تاريخ نشأة عقد التأجير، على الأقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للأصل محل العقد.
- (هـ) بعد الأصل محل العقد ذو طبيعة متخصصة إلى حد أن المستأجر فقط هو من يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة.

الاعتراف الأولى والقياس اللاحق القياس الأولى

يجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحافظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبالغ مساوية لصافي الاستثمار في عقد التأجير تتكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس صافي الاستثمار في عقد التأجير من الدفعات الناتجة عن حق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير التي لم تسلم في تاريخ بداية عقد التأجير والمتمثلة في:

- (ا) الدفعات الثابتة ناقصاً أي حواجز إيجار مستحقة الدفع.
- (ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً باستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.
- (ج) أي ضمانات قيمة متبقيّة بمقدمة للمؤجر بواسطة المستأجر أو طرف ذي علاقة بالمستأجر أو طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر له القدرة المالية للوفاء بالإلتزامات بموجب الضمان.
- (د) سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار

عقود التأجير التمويلية

الاعتراف والقياس

يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من حقوق التأجير التمويلية على أنها دخل بما بطريقة القسط الثابت أو أساس منتظم آخر. ويجب على المؤجر تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن النطء الذي تناقص فيه الاستفادة من استخدام الأصل محل العقد.

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها مستأجر

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار إثبات أصل "حق الانتفاع" والالتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الإيجار قصيرة الأجل أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذات قيمة متخصصة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفًا إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيرًا عن نطء المنفعة للمستأجر.

القياس الأولى لأصل "حق الانتفاع":

تتكون تكلفة أصل "حق الانتفاع" من:

- (ا) مبلغ القياس الأولى لالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يتم استخدام المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.
- (ب) أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حواجز إيجار مستلمة؛
- (ج) أي تكاليف مباشرة أولية متکدة بواسطة المستأجر؛
- (د) تقدير للتکالیف التي سینکدھا المستأجر فی تفکیک وازالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التکالیف سینکدھا لإنتاج المخزون. وينکد المستأجر التزامات لتلك التکالیف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل " حق الانتفاع "

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل " حق الانتفاع " يتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل حق الانتفاع " بالتكلفة ":

- (أ) مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هو وسط في القيمة؛
- (ب) ومعدلة بأي إعادة قياس لالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ، ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة، وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق لالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

- (أ) زيادة المبلغ الدفتري لالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار؛
- (ب) تخفيض المبلغ الدفتري لالتزام ليعكس دفعات الإيجار؛
- (ج) إعادة قياس المبلغ الدفتري لالتزام ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعيبة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والالتزامات عقود الاستئجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى.

تضمن عقود الاستئجار قيام المستأجر بصيانة الأصل المؤجر والتأمين عليه ولاينطوي عقد الإيجار على أية ترتيبات لنقل الملكية في نهاية فترة الإيجار.

وبالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري مع مكون إيجاري أو غير إيجاري واحد أو أكثر، (إن وجد) فإنه يتم تخصيص العوض في العقد لكل مكون إيجاري على أساس السعر التاسبي المستقل للمكون الإيجاري والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية. وكوسيلة عملية، وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكوناً إيجارياً واحداً.

- ٣٦ - أحداث هامة

أولاً : تعرضت معظم دول العالم بما فيها جمهورية مصر العربية لانتشار فيروس كورونا مما كان له تأثيراً ملماً على القطاعات الاقتصادية بوجه عام ، من المحتمل بدرجة كبيرة أن يؤدي إلى انخفاض ملموس في الأنشطة الاقتصادية خلال الفترات القادمة. وبالتالي فإنه من المحتمل أن يكون للأحداث المشار إليها تأثير جوهري على عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا نتائج الأعمال خلال الفترات القادمة، ويتعدى في الوقت الراهن تحديد حجم هذا التأثير على الأصول والالتزامات المدرجة بالقواعد المالية الحالية للشركة ، حيث يعتمد حجم تأثير الأحداث المشار إليها على المدى المتوقع وال فترة الزمنية التي يتغير عندها انتهاء هذه الأحداث وما يتربّط عليها من آثار.

ثانياً : إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية

- قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٩
- بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرار بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القواعد المالية الدورية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ نظرًا للظروف الحالية التي تمر بها البلاد من تفشي فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به، فضلًا عن ان تطبيق إجراءات الوقاية ومواجهة انتشاره من فرض قيود على تواجد الموارد البشرية في الشركات بكامل طاقتها بصفة منتظمة. و تقوم الشركات بتطبيق

هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية عام ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠ مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي في قوائمها الدورية خلال ٢٠٢٠ عن هذه الحقيقة وتأثيرها المحاسبية إن وجدت .

وفيما يلي أهم تعديلات بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية :

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معايير محاسبة مصرى جديد "الأدوات المالية"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم رقم (٤٧) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تأولها معيار رقم (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار رقم (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.		يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعنلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.
	٢- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبوييب الأصول المالية على أساس قياسها -لاحقاً-إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاوني للأصل المالي.		تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)
	٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الأضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الاحتمالية المتوقعة والذي يتطلب قياس الأضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الأولى لذاك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعايير.	
	٤- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلًا من المعايير التالية:		
	- معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩		
	- معيار المحاسبة المصري رقم (٤) قائمة التدفقات النقدية		
	- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض"		

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات على القوائم المالية	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإنصاحات"			
معايير محاسبة مصرى جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغىها:	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغىها:	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغىها:	١- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.
١- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥ . ٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلاً من نموذج المنافع والمخاطر.	٢- تم التطبيق . ٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على حق مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعد كأصل عند توافر شروط محددة.		
٤- يتطلب المعيار أن يتواافق للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد . ٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.			
معايير محاسبة مصرى جديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" .	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" . ٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق إنقاص الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفاتر الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي .	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" . ٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق إنقاص الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفاتر الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي . ٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل حق من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي . ٤- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحافظ عليها بموجب عقد	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" . ٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق إنقاص الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفاتر الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي . ٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل حق من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي . ٤- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحافظ عليها بموجب عقد
١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" . ٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق إنقاص الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفاتر الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي . ٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل حق من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي . ٤- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحافظ عليها بموجب عقد			١- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" . ٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق إنقاص الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفاتر الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي . ٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل حق من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي . ٤- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحافظ عليها بموجب عقد
١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" . ٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق إنقاص الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفاتر الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي . ٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل حق من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي . ٤- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحافظ عليها بموجب عقد			١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" . ٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق إنقاص الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفاتر الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي . ٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل حق من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي . ٤- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحافظ عليها بموجب عقد

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
١- تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.	تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.	الغاء قانون رقم ٩٥ لسنة ٩٥ وصدور قانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.	
٢- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من حقوق التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.	بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من حقوق التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.		
٣- تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليل وتسوية نظام مزايا العاملين.	تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليل وتسوية نظام مزايا العاملين.	تم التطبيق.	يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل على الفرات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.
٤- تم إضافة بعض الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجميع وقد ترتب على هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشآت الاستثمارية وفيما يلي المعايير التي تم تعديلاها:	تم إضافة بعض الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجميع وقد ترتب على هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشآت الاستثمارية وفيما يلي المعايير التي تم تعديلاها:	تم التطبيق.	يسري المعيار رقم (٤٢) المعدل على الفرات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.
- معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة"	- معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات مشقيقة"		كما يتم تطبيق الفرات الجديدة أو المعدلة بالنسبة للمعايير التي تم تعديلاها بموضوع المنشآت الاستثمارية في تاريخ سريلان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القواعد المالية المعدلة" المجمعه ٢٠١٩.
- معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القواعد المالية المستقلة"	- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل"		
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال"	- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القواعد المالية الدورية"		
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"			
٥- تم تعديل نطاق تطبيق المعيار ليصبح ملزم على القوائم المالية المستقلة أو المجمعة أو المنفردة المصدرة لجميع المنشآت.	تم تعديل نطاق تطبيق المعيار ليصبح ملزم على القوائم المالية المستقلة أو المجمعة أو المنفردة المصدرة لجميع المنشآت.		
٦- تغيير المعايير المحاسبية رقم (٢٢) "نسبة السهم في الأرباح"			

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) " الاستثمار العقاري"	- تم الغاء استخدام خيار نموذج القيمة العادلة لجميع المنشآت عند القياس اللاحق لاستثمارتها العقارية والالتزام فقط بنموذج التكفة، مع إلزام صناديق الاستثمار العقاري فقط باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القاسم اللاحق لمحفظتها العقارية. وبناء على هذا التعديل فقد تم تعديل كلا من :	تم التطبيق.	يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩ .
معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٦) "الأصول غير المتداولة المحظوظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة."	- معيار المحاسبة المصرية رقم (٣١) "اصحاح قيمة الأصول"	تم التطبيق .	يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩ .
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"	يتطلب من المنشآة تقديم الإفصاحات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقدير التغيرات في الالتزامات التي تنشأ من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك كلًا من التغيرات الناشئة من تدفقات نقديّة أو تغيرات غير نقديّة.	تم التطبيق .	يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩ .
- بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بياناً يقضى بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار (٤٧) الأدوات المالية بالقوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢١ ، هذا وقد إجتمعت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود ووافقت على أن يتم إدراج الأثر المحاسبي المجمع بالكامل لتطبيق المعيار رقم (٤٧) الأدوات المالية بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع إلزام الشركات بالإنصاص الكافي عن ذلك.			



العضو المنتدب

يوسف مدحت الفار

المدير المالي

احمد محمود الجمال